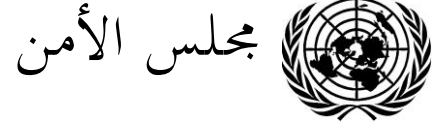


Distr.: General
16 December 2014
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٧٣٤٣ التي عقدها مجلس الأمن في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، في سياق نظره في البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى قراراته وبيانات رئيسه السابقة ذات الصلة التي تؤكد على أهمية إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والأنظمة الأساسية ذات الصلة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

"ويشير مجلس الأمن إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويعيد تأكيد مسؤوليته الرئيسية بموجب الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين.

"ويرحب مجلس الأمن بالإحاطة التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي - مون، وبالإحاطة التي قدمها ممثل الاتحاد الأفريقي السامي لمالي ومنطقة الساحل، الرئيس السابق بيير بويويا.

"ويقتر مجلس الأمن بالتقدم المحرز في التعاون المستمر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويشدد على أهمية مواصلة تعزيز التعاون وتطوير شراكة فعالة مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بما يتفق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، لمواجهة التحديات الأمنية الجماعية المشتركة في أفريقيا.

"ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين بما يتفق والفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يمكن أن يحسّن الأمن الجماعي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



”ويسلّم مجلس الأمن بأن المنظمات الإقليمية تحتل موقعا يؤهلها فهم الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة بحكم معرفتها بالمنطقة، الأمر الذي يمكن أن يفيدها في ما تبذله من جهود للمساهمة في منع نشوب تلك النزاعات أو حلّها.

”ويقر مجلس الأمن بالدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في الجهود الرامية إلى منع النزاعات في القارة الأفريقية أو حلّها، ويعرب عن دعمه للجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتعزيز مبادرات السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والمبادرات المماثلة التي تضطلع بها المنظمات دون الإقليمية.

”ويشيد مجلس الأمن بزيادة إسهام الاتحاد الأفريقي في صون السلام والأمن بما في ذلك حفظ السلام بوجه خاص في السودان (دارفور)، ومالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال، كما يشيد بفرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي وبالجهود الرامية إلى زيادة تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي، بوسائل منها تفعيل كل من القوة الأفريقية الجاهزة وقدرة الانتشار السريع التابعتين له، ويرحب باستمرار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مختلف عناصر منظومة السلم والأمن الأفريقية، بما في ذلك ما يخص الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، والوساطة، والمساعدة الانتخابية، وحفظ السلام، ومنع نشوب النزاعات وحلّها، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، والانتعاش والتعمير بعد انتهاء النزاع.

”ويرحب مجلس الأمن بقرار الاتحاد الأفريقي إعلان ’عقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ عقد ماديبا نيلسون منديلا للمصالحة في أفريقيا‘ واتخاذ التدابير المناسبة لتشجيع المصالحة كوسيلة لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا، وكذلك اتخاذ الخطوات المناسبة بالتعاون مع الدول الأعضاء فيه لتعزيز الدروس المستفادة من إرثه الذي لا ينمحي في مجالات الحقيقة والمصالحة وبناء السلام.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل وضع حد للإفلات من العقاب وكفالة المساءلة بسبل منها تعزيز مؤسسات العدالة الوطنية.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية مواصلة تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي للمساعدة في بناء قدرته على التصدي للتحديات الأمنية الجماعية المشتركة في أفريقيا، بما في ذلك من خلال التزام الاتحاد الأفريقي بالتصدي للآزمات الناشئة على نحو سريع وملائم، ووضع استراتيجيات فعالة لمنع نشوب النزاعات وحلّها وحفظ السلام وبناء السلام.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد مسؤولية المنظمات الإقليمية عن تأمين مواردها البشرية والمالية واللوجستية وغيرها من الموارد، بما في ذلك من خلال مساهمات أعضائها ودعم شركائها، ويرحب بالدعم المالي القيّم الذي يقدمه الشركاء في هذا الصدد.

”ويسلم مجلس الأمن بأن إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه الاتحاد الأفريقي في الاضطلاع على نحو فعال بالولايات المتعلقة بصون السلام والأمن الإقليميين تتمثل في كفالة توافر موارد يمكن التنبؤ بها وتتسم بالاستدامة والمرونة.

”ويشجع مجلس الأمن توثيق التنسيق والتعاون في مجال المسائل المتعلقة بالعمل الشّرطي بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، بوسائل منها التدريب وتقاسم وتبادل المعلومات والخبرات المواضيعية والدعم التنفيذي، حسب الاقتضاء.

”ويسلم مجلس الأمن بالدور الذي يمكن أن يضطلع به الاتحاد الأفريقي في حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال المتضررون من النزاعات المسلحة، وكذلك في منع العنف الجنسي والجنساني في النزاعات المسلحة وحالات ما بعد النزاع والتصدي له، ويدعم الدور الأساسي الذي تؤديه المرأة في جميع جهود السلام والأمن، بما في ذلك الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات وحلّها والتخفيف من آثارها.

”ويرحب مجلس الأمن بشراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي في ميدان حفظ السلام بسبل تشمل دعم جهود الاتحاد الأفريقي في وضع سياسات وتوجيهات ومواد تدريبية في مجالات منها على وجه الخصوص إصلاح قطاع الأمن والتعمير بعد انتهاء النزاع والمرأة والسلام والأمن وحماية المدنيين، بما في ذلك حماية الأطفال ومنع العنف الجنسي والجنساني في النزاعات المسلحة وحالات ما بعد النزاع والتصدي له.

”ويسلم مجلس الأمن بما تقدمه المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية من مساهمة قيّمة في حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، ويشيد في هذا الصدد بالإعلان الموقع في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بين مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وإدارة السلام والأمن في مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل إدماج آليات الحماية في جميع أنشطة السلام

والأمن التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، في إطار شراكة وثيقة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

”ويشجع مجلس الأمن في هذا الصدد مفوضية الاتحاد الأفريقي على المساعدة في التصدي للتأثير الواسع النطاق الذي يخلفه النزاع المسلح في الأطفال، ويدعوها إلى مواصلة تعميم مراعاة مسألة حماية الأطفال في أنشطة الدعوة التي تضطلع بها وفي سياساتها وبرامجها وعمليات التخطيط للبعثات التي تقوم بها، ووضع مبادئ توجيهية لحماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة وتوسيع نطاق تلك المبادئ، وكذلك تدريب الموظفين، وإدماج موظفين معنيين بحماية الطفل في بعثات حفظ السلام والعمليات الميدانية التابعة لها، ويكرر دعوته إلى إنشاء آليات داخل أمانتها لحماية الأطفال، تشمل تعيين منسقين لشؤون حماية الأطفال.

”ويحث مجلس الأمن الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة على الإسهام في تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية، في منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وفي عمليات تحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع، بعدة سبل من بينها توفير المساعدات الإنسانية والتقنية والمالية.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد أهمية إقامة علاقة أكثر فعالية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بوسائل منها تحسين فعالية الاجتماعات التشاورية السنوية وعقد المشاورات في الوقت المناسب وإيفاد بعثات ميدانية تعاونية من أعضاء المجلسين، حسب الاقتضاء، بغية صوغ مواقف واستراتيجيات متسقة أساسها التعامل مع كل حالة على حدة عند تناول حالات النزاع في أفريقيا.

”ويدعو مجلس الأمن إلى توطيد التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في ميادين منها جهود الوساطة، ويؤكد أهمية العمل على وضع برنامج المتابعة للبرنامج العشري لعام ٢٠٠٦ لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي الذي اعتمدته الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بوصف ذلك مساهمة هامة في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها في القارة الأفريقية. وفي هذا الصدد، يرحب مجلس الأمن بالقرار المشترك الذي اتخذته الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة خلال الدورة الخامسة عشرة لآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا في أبوجا في آذار/مارس ٢٠١٤، بإنشاء فريق عامل للبدء في وضع برنامج لاحق خلفا للبرنامج العشري يعكس أيضا دعم الأمم المتحدة لخطة عام ٢٠٦٣.

”ويرحب مجلس الأمن بتعيين الفريق الرفيع المستوى لاستعراض عمليات السلام، ويدعو هذا الفريق إلى التشاور عن كثب مع الاتحاد الأفريقي.

”ويرحب مجلس الأمن بالتحاور المنتظم بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي عن طريق فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن، ويشجع فرقة العمل على مواصلة التركيز على المسائل الاستراتيجية والخاصة ببلدان محددة في القارة الأفريقية التي تكون موضع اهتمام المنظمين، ويطلب إلى فرقة العمل أن تنظر في السبل الكفيلة بتوطيد التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب النزاعات في أفريقيا وأن توافي مجلس الأمن في أعقاب اجتماعاتها بتقارير عن آخر المستجدات.

”ويشيد مجلس الأمن بنقل السلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ويرحب بالعملية الجارية المتعلقة بالدروس المستفادة من نقل عمليتي حفظ السلام من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، عملاً بالفقرة ١٣ من منطوق القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤)، ويتطلع إلى توصيات ملموسة مستمدة من عملية الدروس المستفادة هذه، سعياً إلى تعزيز إدارة عمليات نقل بعثات حفظ السلام من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة.

”يشدد مجلس الأمن على أهمية دعم الدور السياسي الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي، سواء أثناء عملية نقل بعثات حفظ السلام من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة، أو في صياغة وتنفيذ إصلاحات الحكم وغيرها من الإصلاحات التي يتعين القيام بها لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا.

”يشجع مجلس الأمن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على اتخاذ خطوات ملموسة من أجل تعزيز علاقتهما وإقامة شراكة أكثر فعالية لدى معالجة المسائل التي تكون محل اهتمامهما المشترك، ويؤكد على ضرورة تعزيز الآليات المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للتخطيط لمرحلة ما قبل النشر ولتقييم البعثات من أجل النهوض بالفهم المشترك لبعثات حفظ السلام وزيادة فعاليتها.

”يدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى التنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن وضعها قائمة بما يلزم من القدرات والتوصيات بشأن السبل التي تمكن الاتحاد الأفريقي من مواصلة تطوير قدراته العسكرية والشرطية والتقنية واللوجستية

والإدارية وإلى دعمها في ذلك، ويرحب بالممارسة المتمثلة في تبادل الموظفين، ولا سيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويشجع على استمرارها ولا سيما في ما يتعلق بالموظفين في المجالين المالي واللوجستي، ويشجع كذلك الاتحاد الأفريقي على تحديد أولوياته في تدريب الموظفين، ولا سيما في المجالات المتصلة بالشؤون المالية واللوجستية والإدارية.

”ويلاحظ مجلس الأمن التقدم المحرز في مستوى وإجراءات التحضير للاجتماع التشاوري الثامن المشترك بين مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في نيويورك، بما في ذلك القيام مقدما بوضع الصيغة النهائية لجدول أعمال الاجتماع التشاوري السنوي، والإحاطة الإعلامية المشتركة التي قدمها كل من رئيس مجلس الأمن للأمم المتحدة ورئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ويوصي بأن يتناول الاجتماع التشاوري التاسع للعام القادم المقرر عقده في أديس أبابا في عام ٢٠١٥ مسألة متابعة البلاغات السابقة وتنفيذها.

”ويرحب مجلس الأمن باعتماد القادة الأفارقة في أيار/مايو ٢٠١٣ الإعلان الرسمي الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي والذي تعهدوا فيه ”بإنهاء جميع الحروب في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠“ و ”تحقيق هدف جعل أفريقيا خالية من النزاعات“؛ ويعرب عن استعدادهم للمساهمة ويدعو الجميع، ولا سيما هيئات الأمم المتحدة المعنية، للمساعدة في تحقيق هذا الهدف بسبل منها النظر في وضع خطة خمسية عملية وقابلة للتنفيذ دعما لهدف جعل أفريقيا خالية من النزاعات بحلول عام ٢٠٢٠. ويلاحظ مجلس الأمن في هذا الصدد ضرورة التصدي لحالات عدم الاستقرار والعنف السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا ومنطقة الساحل ومالي والصومال وجنوب السودان والسودان وحلّها على وجه السرعة.

”ويقر مجلس الأمن بأهمية دور المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام في أفريقيا، ويشجع الأمين العام على مواصلة استخدام الوساطة قدر المستطاع للمساعدة في حل النزاعات بصورة سلمية، والعمل عن كثب مع هيئات الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية والتنسيق معها في هذا الصدد، حسب الاقتضاء.

”ويخطط مجلس الأمن علما بانتخاب ٥ أعضاء جدد في فريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي ويعترف بالدور الرئيسي الذي يمكن أن يقوم به الفريق في مجال منع

نشوب النزاعات ويدعو إلى تقديم المزيد من الدعم السياسي له في تنفيذ ولايته، ويشجع الفريق على التدخل المبكر في الأوضاع المتدهورة التي يمكن أن تتحول إلى نزاع.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجالات الإنذار المبكر وتحليل النزاعات والحوار والوساطة، وزيادة التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال المساعي الحميدة وكذلك التعاون بين مبعوثي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويؤكد مجلس الأمن على ضرورة تخصيص الموارد اللازمة لدعم وتعزيز النظام القاري للإنذار المبكر ودور المساعي الحميدة للمبعوثين والممثلين الخاصين، وكذلك جهود التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع، بوسائل منها مبادرة التضامن الأفريقي.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية التصدي بشكل منسق على الصعيد الدولي لأسباب نشوب النزاعات، ويقر بضرورة وضع استراتيجيات فعالة طويلة الأجل، ويؤكد على ضرورة أن تعتمد جميع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها استراتيجيات وقائية وأن تتخذ إجراءات، في إطار اختصاص كل منها، لتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل القضاء على الفقر وتوطيد التعاون والمساعدة في مجال التنمية وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

”ويرحب مجلس الأمن بالتطورات الأخيرة المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك مساهمة الاتحاد الأوروبي في تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي؛ ويشجع كذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تعزيز وزيادة التعاون فيما بينها، بما في ذلك بذل الجهود للنهوض بقدرات كل منها في مجال صون السلام والأمن الدوليين.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد قراراته وبيانات رئيسه السابقة المتعلقة بتقرير برودي، بما في ذلك البيانات الرئاسية S/PRST/2010/21 و S/PRST/2009/26 و S/PRST/2013/12 والقرارات ١٨٠٩ (٢٠٠٨) و ١٨٦٣ (٢٠٠٩) و ٢٠٣٣ (٢٠١٢) و ٢٠٨٦ (٢٠١٣) و ٢١٦٧ (٢٠١٤).

”ويؤكد مجلس الأمن على ضرورة تأمين المزيد من الموارد المالية من داخل القارة الأفريقية، دون المساس بالدعم المقدم من الأمم المتحدة وشركاء آخرين.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد عزمه على أن يسند إلى عمليات حفظ السلام ولايات واضحة ذات مصداقية قابلة للإنجاز وأن يرصد لها الموارد المناسبة.

”ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى تعزيز القدرة على التنبؤ بتمويل المنظمات الإقليمية عندما تتولى حفظ السلام بتكليف من مجلس الأمن واستدامة هذا التمويل والمرونة في الحصول عليه، ويسلم بالفائدة المتأتية من بعثات التخطيط وزيارات التقييم المشتركة في تحديد احتياجات عمليات دعم السلام على الصعيد الإقليمي.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود المتجددة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل تفعيل الكامل لمنظومة السلم والأمن الأفريقية ويتطلع إلى وضع الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بالتقييم الجاري للمنظومة، وكذلك إلى نجاح المرحلة الثانية من عملية التدريب المسماة ”Amani Africa“، التي ستكتمل على إثرها القدرة التشغيلية للقوة الأفريقية الجاهزة.

”ويرحب مجلس الأمن بالخطوات المتخذة لتفعيل القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للآزمات بوسائل منها تعزيز صنع القرار لتيسير النشر السريع.

”ويشدد مجلس الأمن على الأهمية التي توليها الأمم المتحدة لتطوير قدرة الاتحاد الأفريقي ومنظوماته دون الإقليمية على نشر قوات حفظ سلام بشكل سريع دعماً لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة أو غير ذلك من العمليات الصادر بها تكليف من مجلس الأمن، ويرحب بالمبادرات التي اضطلع بها الاتحاد الأفريقي مؤخراً في هذا الصدد.

”ويحيط مجلس الأمن علماً بالالتزامات التي تعهد بها كل من الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في مؤتمر القمة المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا المعقود في بروكسل في نيسان/أبريل ٢٠١٤ لتعزيز تفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية، بوسائل منها دعم القوة الأفريقية الجاهزة وقدرة الانتشار السريع التابعة لها وإدارتها بطريقة مستدامة، على نحو ما أعاد تأكيده كل من لجنة الشؤون السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بروكسل في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤. ويشجع مجلس الأمن كذلك المبادرات التي تهدف إلى إيجاد المزيد من أوجه التآزر بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في هذا المسعى، ويحيط علماً كذلك بالتعاون الوثيق بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية والأمم المتحدة ووكالاتها وسائر آليات

التنسيق الدولية. ويشيد مجلس الأمن بجميع الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي تحقيقا لهذا الغرض ويرحب كذلك باعترام الاتحاد الأوروبي تخصيص المزيد من التمويل، بما في ذلك عن طريق مرفق السلام الأفريقي.

”ويخطط مجلس الأمن كذلك علما بالحوار الاستراتيجي الأول بين الاتحاد الأفريقي والصين من أجل السلام والأمن في أفريقيا، الذي انطلق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، والذي ينظر في اتخاذ المزيد من التدابير التعاونية في مجالي السلام والأمن، بما في ذلك دعم القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للآزمات.

”ويخطط مجلس الأمن كذلك علما بانعقاد أول مؤتمر قمة للقادة الأفارقة في الولايات المتحدة الأمريكية ويرحب بالإعلان عن الشراكة الأفريقية للاستجابة السريعة في مجال حفظ السلام، التي تتوخى تعزيز قدرات البلدان الأفريقية من أجل نشر قوات حفظ السلام على وجه السرعة استجابة للتراعات الناشئة.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا سنويا يتناول سبل تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.